دور شرطة لواء العمارة في مواجهة الأحداث والاضطرابات الداخلية ١٩٣٩-١٩٤٥ :

م.د لطفي جميل محمد
الباحث حســـام صكبان هايس
كلية التربية– جامـــــعة ميسان

المقدمة :

شهد العراق أثناء المدة (١٩٣٩–١٩٤٥) العديد من الأحداث الداخلية والخارجية التي انعكست تطوراتها على الوضع الداخلي في الالوية العراقية ومنها لواء العمارة ، لاسيما الوضع الأمني الذي تتحمل أعباءه ونتائجه وزارة الداخلية ومؤسساتها لاسيما الشرطة، فضلاً عن الدور المباشر والأساسي لوزير الداخلية الذي يمثل رأس الجهاز الأمني المسؤول عن استتباب الأمن والنظام وتطبيق سلطة القانون وسيادته على الجميع في ظل ظروف ومناخات قد لا تكون ملائمة لتنفيذ خطط وطموحات وزارة الداخلية التي هي بالأساس برامج الحكومة العراقية آنذاك.

والواقع ان اختيار عام ١٩٣٩ بداية لموضوع البحث يرجع اساساً الى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، ومقتل الملك غازي وما رافق ذلك من تطورات على الوضع السياسي والامني ، اما توقف البحث عند العام ١٩٤٥ هو نهاية الحرب العالمية الثانية وما رافق ذلك من تطورات ومتغيرات انعكست بضلالها على الاوضاع السياسية والامنية في كافة المدن العراقية ومنها مدينة العمارة .

دور شرطة لواء العمارة في مواجهة الأحداث الداخلية (١٩٣٩–١٩٤٥):

عانت وزارة نوري السعيد الرابعة (٦نيسان ١٩٣٩– ١٨ شباط ١٩٤٠) من أوضاع داخلية غير مستقرة بعد مقتل الملك غازي في ليلة ٣–٤ نيسان ١٩٣٩، ومن ثم إقدام الحكومة على قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا لاسيما أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩[١]، وما تبعها من إجراءات، ثم حادثة اغتيال رستم حيدر[٢]، لتزيد الجو السياسي احتداماً والذي أدى به إلى استقالة حكومته في ١٨ شباط ١٩٤٠، مما فتح باب تدخل الجيش بالأمر[٣].

وبدعم من الجيش شكل نوري السعيد وزارته الخامسة في ٢٣ شباط ١٩٤٠ والتي سرعان ما سقطت نتيجة الخلافات بين أعضاءها في ٣١ آذار من العام نفسه[٤]، وعلى أثر ذلك طلب الوصي

من رشيد عالي الكيلاني تشكيل الوزارة في اليوم نفسه، حظيت الوزارة بدعم وتأييد العقداء الأربعة، وبعد تسنمه الوزارة رفض قطع العلاقات مع إيطاليا بعد إعلانها الحرب على بريطانيا، وبضغط بريطانيا على الوصي استقالت وزارة الكيلاني، وشكلت وزارة برئاسة طه الهاشمي، الذي طلب فيه بتثبيت العقداء الأربعة إلا أن الجيش وقادته قام بالاستيلاء على السلطة واستقالة الوزارة وهروب الوصي إلى البصرة ثم إلى الأردن، واضطر قادة الجيش بتشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ٣ نيسان ١٩٤٧[٥].

أجتمع مجلس النواب ومن ضمنهم نواب العمارة[٦] في ١٠ نيسان لانتخاب الشريف شرف[٧] لمنصب الوصاية وبدوره كلف الكيلاني بتشكيل الوزارة في ١٢ نيسان ١٩٤١، وعلى أثر ذلك شكل وفد من أهالي العمارة[٨] بالذهاب إلى بغداد لتأييد الحكومة[٩].

إلا أن بريطانيا لم تعترف بالحكومة الجديدة، ونزلت قواتها العسكرية في البصرة، لكن تفوق الجيش البريطاني بالعدة والعدد الأثر في تراجع قوات الجيش العراقي والشرطة إلى مدينة القرنة، الأمر الذي وقع عليه رؤساء عشائر المنطقة إلى الترحيب واعربوا عن رغبتهم في المساهمة في الانضمام إلى الجيش للدفاع عن البلد[١٠].

شهد لواء العمارة في ١٢ مايس من العام نفسه تحركاً عشائرياً، بجمع السلاح وتوزيعه على المتطوعين من أبناء العشائر لمساندة الجيش، إذ أرسل رؤساء عشائر البو محمد خمسين زورقاً مع كل زورق خمسة رجال مسلحين إلى المناطق الواقعة على نهر دجلة باتجاه قضاء القرنة[١١].

وفي تلك الأثناء، امتدت الحماسة إلى العمارة وقضاء قلعة صالح، إذ قام قائمقام القضاء أكرم عبد الجبار والسيد داود ذجر الجابري، وبعض الشخصيات والمعلمين والطلبة بالتعبئة تأييد لهذه الحركة[١٢].

استمر موقف سكان لواء العمارة والوحدات الإدارية التابعة لها في الحماس والتعاطي الوطني والحماسي طيلة المدة من ٢ أيار إلى ١ حزيران ١٩٤١، وهو التاريخ الذي استطاعت من خلالها القوات البريطانية من إرجاع الوصي إلى بغداد وإرجاع الوضع كما كان، وقد اتخذ سكان اللواء أنواع عدة من الرفض والمقاومة منها المظاهرات الداعمة للحركة التي جابت أنحاء المدينة رافعة شعارات التأييد لحكومة الدفاع الوطني، فقد أخذت الطائرات البريطانية بقصف المدن العراقية بكل وحشية ولاسيما في لواء العمارة، إذ اتصفت تلك الضربات بالقوة والقسوة، إذ دفعت بعض السكان العزل إلى اللجوء إلى المقبرة الملكية البريطانية في العمارة، ضناً منهم بأن قصف الطائرات لا يطالهم وهو ضن في محله[١٣].

والجدير بالذكر، اتخذت مديرية شرطة لواء العمارة بعض الإجراءات اللازمة في المحافظة على الأمن والنظام، ومنها منع تجمهر السكان ونشر أفراد الشرطة في الشوارع الرئيسة والمحلات وتأمين مداخل المدينة، فضلاً عن نشر نقاط ثابتة من افراد الشرطة في الجسور والمعابر والسدود، وكذلك تشديد الرقابة على الحدود العراقية– الإيرانية، وكانت الشرطة تراقب الأوضاع عن كثب وتشخيص العابثين بأمن اللواء(١٤).

اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات الأمنية بمعية رئيس الوزراء نوري السعيد بعد عودة الوصي عبد الاله إلى بغداد وهروب قادة الحركة إلى إيران، منها فرض الأحكام العرفية التي شملت مدن العراق ومنها لواء العمارة، وقد انطوت تلك الإجراءات على جملة اعتقالات واسعة لكل من ساهم بالحركة وأيدها، وطالت تلك الاعتقالات سكان لواء العمارة والعديد من أبناء المدينة الذين أودعوا في السجون والمعتقلات(١٥).

ومما تجدر الإشارة اليه، أن شرطة لواء العمارة تحملت مسؤولية كبيرة في تطبيق الأحكام العرفية وما رافقتها من إجراءات في حفظ الأمن والنظام، وحاولت الشرطة اعتقال قائمقام قلعة صالح السيد أكرم عبد الجبار ومن معه من الموظفين إلا أنهم تمكنوا من الفرار إلى إيران عن طريق هور الحويزة(١٦).

من جانب آخر، طالت الاعتقالات بعض أفراد الشرطة بأمر من متصرف اللواء، وقد ألقي القبض على كل من المفوض طارش غاوي، والشرطي خلف حميدي عبد، وطاهر مطلب ، وسعيد سلمان ، وعبد الله حافظ وآخرون وزجهم في السجن بتهمة عدم تنفيذ الواجبات وفقاً لأحكام القانون(١٧).

عززت القوات البريطانية وجودها العسكري في لواء العمارة وذلك من خلال إنشاء محطات عسكرية على ضفاف نهر دجلة بهدف المحافظة على الأوضاع الأمنية ولتزويد السفن بالوقود، فضلاً عن محطات الاستراحة ، وبقيت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ وانسحبت القوات البريطانية من تلك المواقع(١٨).

رافقت تلك الأحداث والاضطرابات التي شهدها لواء العمارة نزاعات عشائرية بسبب الأراضي وحدود المقاطعات وخلافات أخرى، ففي عام ١٩٤١ حدث نزاع عشائري كبير بين عشيرة البو محمد والبو علي، حول بعض جواميس سرقت وأخرى قتلت، فصمم مجيد الخليفة شيخ البو محمد أن يضرب البو علي ضربة قوية، فنفذ تهديده وانذاره للعشيرة المذكورة ، بهجوم شديد إذ أخذ اتباعه يقتلون خصمهم ويحرقون بيوتهم ، وينهبون مواشيهم وأموالهم ، حتى وصلوا إلى دار شيخهم ، لولا

تدخل قوات الشرطة التي وصلت إلى مكان القتال. وحالت بين العشرتين المتنازعتين[١٩]، بعد أن قتل حوالي ٥٦ شخصاً وجرح ٨١ آخرين، وأحرقت فيها ١٥٠ صرفية (كوخ) ونهبت ٢٥٠ داراً[٢٠]، وهذا أنما يدل على استمرار الثقافة البدوية في المجتمع العراقي آنذاك والتي أحد معالمها هي الحرب والقتال الدائم بين العشائر بأسباب قد تكون تافهة في أغلب الأحيان.

ووفقاً لإحداث حركة مايس وفرض الأحكام العرفية انشأت الحكومة العراقية معتقل العمارة في ٢٠ مايس ١٩٤٢ والذي يعد من أكبر وأبرز المعتقلات العراقية وأكثرها عدداً، إذ نقلت اليه السلطات المعتقلين من معتقل الفاو، أنشأ المعتقل في الضفة الغربية لنهر دجلة على أرض سبخة قاحلة لا أثر للحياة فيها، يبعد عن بلدة العمارة مسافة (٢كم) في مكان يدعى الماسخ إذ تكثر فيه الحشرات من ذباب وبعوض لكثرة ما يحيط به من مياه آسنة ومستنقعات[٢١].

وتشير وثائق وزارة الداخلية بأن المعتقل عبارة عن ثكنة عسكرية للجيش العراقي، وكانت أعداد المعتقلين في تزايد فلم تجد الحكومة مكان يكفل جمع المعتقلين في مكان واحد خيراً من مقر حامية العمارة[٢٢].

كان المعتقل مقسم إلى ثلاث أقسام، القسم الأول للدرجة الأولى يضم٣٦ غرفة صغير ومضجع كبير يستوعب ٥٠ شخص، والقسم الثاني للدرجة الثانية عبارة عن أربع مضاجع وخمس غرف يسع ٢٥٠ شخصاً ، أما القسم الثالث فيتكون من مضجعين كبيرين وغرف أخرى يستوعب ٢٥٠ شخص، وأن كل قسم من هذه الأقسام مستقل بذاته ومعزول بأسلاك شائكة[٢٣].

كان المعتقل يفتقر للخدمات الضرورية لتأمين الحياة اليومية، فالمكان موبوء وانتشرت حوله المياه الآسنة كما مر ذكره، وازدحام الغرف والمضاجع مما جعل بعض المعتقلين يقومون ببناء صرائف على حسابهم الخاص[٢٤].

أما إدارة المعتقل فقد كلفت الحكومة متصرف العمارة عبد الرزاق عدوة بإدارة المعتقل، ووصفه حمادي الناهي " ... ذلك الرجل ... يتمثل بالحجاج الثقفي ، فهو ممن يطرب البؤس ويرتاح للنحوس وتروقه مناظر الاشقياء وتسره حالات التعساء ، فإذا لم يجد من ذلك شيء عمل إلى خلق عالم من الالآم وجو من الإيذاء يشبع به نهمته ويملأ به رغبته "[٢٥].

تحملت مديرية شرطة لواء العمارة مسؤولية حماية وحراسة وإدارة المعتقل، ونقل لها معاون الشرطة عبد المطلب ناهي وعدد من المفوضين والعرفاء و ٦٠ من أفراد الشرطة ، فضلاً عن فاحص البريد الذي يقوم بطبع ونقل نسخة من رسائل المعتقلين ويرفعها إلى جهات حكومية متعددة منها إلى متصرف اللواء ومديرية شرطة اللواء ومديرية الشرطة العامة والتحقيقات الجنائية[٢٦].

ضم المعتقل خليطاً من السياسة والنواب والوزراء وكبار الموظفين وشخصيات أخرى[٢٧] ، فضلاً عن وجود متهمين بجرائم كالقتل والسرقة، كما أختلف المعتقلين بالمذهب والقومية ووجود معتقلين من العرب والأجانب[٢٨].

والجدير بالذكر، حدثت مجموعة من الأحداث داخل المعتقل نتيجة لصعوبة الحياة فيه، ففي ٢١ آب ١٩٤٢ حدث حريق في إحدى صرائف المعتقلين وانتشرت النيران إلى الصرائف الأخرى، فأحدث اللهب المتصاعد ضجة في المعتقل مما دفع بعوائل المعتقلين الساكنين بجوار المعتقل الهروع نحوه ، بعد أن شاعت الأنباء بأنهم أحرقوه عمداً ، كان للشرطة دور كبير في ذلك الحادث، منعت الناس من العبور إلى جهة المعتقل ، وقطعت الجسر ورفضت الشرطة بتدخل الجيش ، وسيطرت على المعتقلين[٢٩] . استمر الحريق لمدة خمس ساعات إذ هرعت مديرية شرطة اللواء ومعها اعداد من أفراد الشرطة لمساندة ومساعدة شرطة المعتقل وسيطرتهم على الحادث، وتكبد المعتقلين خسائر مادية كبيرة ، وبعد حين اظهرت تحقيقات الشرطة أن الحريق كان قد نجم بسبب إهمال من قبل أحد المعتقلين المدعو (عبد المجيد زيدان) الذي ترك موقد النار (البريموس) مشعلاً عند مغادرته صريفته، مما أدى إلى حدوث الحريق[٣٠].

تحسنت أوضاع المعتقلين بعد تلك الحادثة، وذلك بعد نقل السيد سعد صالح[٣١] إلى لواء العمارة متصرفاً بدلاً من عبد الرزاق عدوة عام ١٩٤٣، فكان الأخير على خلاف دائم مع المعتقلين بالتنسيق مع آمر المعتقل[٣٢].

فكان سعيد صالح له مواقف طيبة مع المعتقلين، فقد كان يزورهم ويستمع إلى شكاويهم مقدراً مراكزهم في المجتمع ، إذ قام ببعض الاصلاحات فيما يخص النظافة والطعام وسهولة المراسلة والمقابلة مع عوائلهم ، وكان يوصي آمر المعتقل والشرطة بصورة دائمة بحسن معاملتهم لأنهم من خيرة وجوه المجتمع ، إلا أن الظروف قضت بتقييد حرياتهم والحجز عليهم في معتقل العمارة، وبعد ذلك تم الإفراج عنهم بشكل وجبات حسب خطط الحكومة[٣٣].

تطلب ضروريات استتبا الأمن الداخلي وما أفرزته حركة مايس من اضطرابات وحوادث داخلية في لواء العمارة إلى الاهتمام بقوة الشرطة وتشكيلاتها وزيادة أعداد أفرادها ليتسنى لها الحفاظ على الأمن والاستقرار، بلغت قوة الشرطة العمومية في مركز شرطة اللواء ومخافرة (٢١٣) ، كما ورد في تقرير المتفتيش الإداري [٣٤] .

جدول رقم (١) يبين اعداد قوة الشرطة في مركز شرطة لواء العمارة والمخافر التابعة له لسنة ١٩٤٣ :

ت	المركز ومخافره	شرطي مشاة	شرطي خيال	عريف مشاة	عريف خيال	نائب مفوض	مفوضين	معاون مدير شرطة
1	مركز شرطة العمارة	57	43	6	3	3	4	2
2	القوة الاحتياطية[٣٥]	34	23	1	1	1	–	–
3	مخفر أبو غريب	4	2	1	–	–	–	–
4	مخفر الطيب	5	2	1	–	–	–	–
5	مخفر السنية	1	4	–	1	–	–	–
6	مخفر الماجدية	4	2	1	–	–	–	–
7	مخفر الحميدية	5	1	1	–	–	–	–

وأشار التقرير ذاته إلى عدد الدعاوي المسجلة في مركز شرطة لواء العمارة ، خلال الثلاثة أشهر لسنة ١٩٤٣[٣٦]:

جدول رقم (2) يبين عدد الجرائم المسجلة لدى مركز شرطة لواء العمارة خلال الاشهر الثلاثة لسنة ١٩٤٣:

ت	الدعاوي	تموز	آب	أيلول
1	الدعوي المؤجلة	103	134	155
2	المسجلة أثناء الأشهر	74	163	117
3	المحكوم بها	30	70	72
4	الغامضة (غير مكتشفة)	19	13	8
5	في المرافعة	67	69	63
6	رهن التحقيق	61	86	90

7	المرفوضة	14	10	3

أن حوادث القتل والسلب والاعتداء لم تقف عند حد معين في اللواء، ففي عام ١٩٤٤ حدثت بعض الحوادث غير المكتشفة التي وردت في تقارير وزراء الداخلية، منها ما وقعت في أراضي مقاطعة الشيخ محمود الخليفة، عندما سلط ثلاث لصوص على دار رجل يدعى (تبينه حطاب) بقصد السرقة إلا أنها أدت إلى قتل صاحب الدار وسرقة أمواله، وقضية تسليب أخرى عندما قامت مجموعة بتوقيف سيارة وفتح النار عليها على الطريق الكائن بين ناصية الكمين والعمارة، مما أدى إلى جرح الركاب البالغ عددهم ٤ أشخاص وتسليب أموالهم وملابسهم، وأن أجهزة الشرطة جارية في التحقيقات لمعرفة المجرمين وتقديمهم للعدالة[٣٧].

تم تشريع قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٥٠) لسنة ١٩٤٥ بسبب أهمية الدور الذي اضطلعت به الشرطة العراقية [٣٨] ، المعدل الذي حدد واجبات ومسؤوليات مراكز الشرطة ووظيفة مأمورين المراكز[٣٩].

الخاتمة :-

أن الشرطة العراقية أضحت مكلفة بواجبات لا تقل مسؤولية عن واجبات الجيش أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، لاسيما شرطة لواء العمارة التي تحملت مسؤولية كبيرة في تطبيق وتنفيذ الأحكام العرفية اثناء حركة مايس التحريرية عام ١٩٤١ رغم قلة عددها وصعوبة وخطورة الأحداث والاضطرابات التي شهدها لواء العمارة ، وما رافق ذلك من صراعات ونزاعات عشائرية والتصدي للمجرمين والعابثين بأمن واستقرار اللواء ، واتخاذ الشرطة جملة من الاجراءات اللازمة التي من شأنها أن تحفاظ على الامن والنظام .

الهوامش :-

[١] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص٨٤.

[٢] رستم حيدر: ولد عام ١٨٨٩ في بعلبك، أكمل دراسته في باريس عام ١٩١٢، والتحق بالملك فيصل الأول، وأصبح مستشاراً له، وأصبح وزيراً للمالية عام ١٩٣٠، وعين رئيساً للديوان الملكي عام ١٩٣٤ في عهد الملك غازي، كما أصبح عضواً في مجلس النواب ثم في مجلس الأعيان، قتل عام ١٩٤٠، للمزيد من التفاصيل ينظر: رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، تحقيق نجدة فتحي صفوة، بيروت، ١٩٨٨ ؛ عباس فرحان ظاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- أبن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

[٣] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ط٧، دار الشوؤن الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٨٨ ، ص١١١-١١٢.

[٤] إبراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار الكتب للطباعة، الموصل، ١٩٨٩، ص١١٧.

[٥] نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العهد الملكي، مطبعة دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤، ص١٢٩-١٩٣٠؛ قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية(١٨٩٢-١٩٦٥)، شركة دار الحوراء ، بغداد، ٢٠٠٦ ، ص١٣٨-١٩٤٠.

[٦] حضر جلسة البرلمان كل من شبيب المزيان وشواي الفهد ومحمد العريبي وكاطع العوادي، للمزيد ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤١، الجلسة٢٢، ١١ نيسان ١٩٤١، ص٤.

[٧] هو أبن الشريف راجح بن فواز بن ناصر بن عون، ينتمي إلى الأسرة الهاشمية في الحجاز، ولد عام ١٨٨١، قدم إلى العراق ١٩٢٦، وناب عن الملك فيصل الأول أثناء سفره إلى أوربا ١٩٢٧، وأثناء قيام حركة مايس اختاره مجلس الأمة العراقي وصياً على العرش، وهرب إلى إيران في ٣ أيار ١٩٤١، توفي عام ١٩٥٥، للمزيد من التفاصيل ينظر: مير البصري، إعلام السياسة في العراق ، ج١، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤، ص٥٦.

[٨] شكل الوفد من طه العيدي، وأحمد عبد القادر وصافي الأمين وعبد الرزاق علي وآخرون

[٩] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ط٧، المصدر السابق ، ص٢٥٠ ؛ حيدر حميد رشيد، معتقلات الفاو والعمارة ونقرة السلمان وسجن أبو غريب دراسة تاريخية في أحوال معتقلي حركة مايس ١٩٤١، بغداد، ٢٠٠٩، ص٩٤.

[١٠] محمود الدرة، الحرب العراقية- البريطانية، ط٢، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٩٨.

[١١] حمودي الحاج هاشم مهاوش، تاريخ وأنساب عشائر العزة والبو محمد، مطبعة دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩، ص٩٩.

[١٢] عقيل عبد الحسين المالكي، ميسان وعشائرها قديماً وحديثاً، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٩٢، ص٢١٤.

[١٣] محمد حسين زبون الساعدي، أهالي لواء العمارة وثورة أيار ١٩٤١ في العراق، مجلة أبحاث ميسان، مج١٣، العدد٢٥، ٢٠١٧، ص.

[١٤] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٨٥٢٠، تقارير شؤون الشرطة في الألوية العراقية لسنة ١٩٤١، و١٣، ص٦٧.

[١٥] علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية- البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٦؛ محمد حسين زبون الساعدي، أهالي لواء العمارة وثورة أيار ١٩٤١ في العراق المصدر السابق، ص١١٥.

[١٦] عقيل عبد الحسين المالكي، المصدر السابق، ص٢١٤-٢١٥.

[١٧] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٨٣٥٤، كتاب المفتش الإداري إلى وزارة الداخلية المرقم في ١٨ حزيران ١٩٤١، و١٠، ص٢٦.

[١٨] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٨٤١٧، تقارير تفتيش الوحدات الإدارية في لواء العمارة لسنة ١٩٤٣-١٩٤٥، و٤٢، ص٥٤.

[١٩] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٦٩٧٠، حوادث عشائر المنطقة لسنة ١٩٤٠-١٩٤٣، و٨٦، ص١٥٤.

[٢٠] المصدر نفسه

[٢١] عادل تقي البلداوي، معتقل العمارة من المدارس الوطنية في العهد الملكي، دار المعارف، بغداد، ٢٠٠٣، ص٣٠٤؛ عبد الله حسن، يوميات ومذكرات معتقل، بغداد، ١٩٤٨، ص٢٥.

[٢٢] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٨٣٢٦، تقارير لواء العمارة لسنة ١٩٤٤، و٣٨، ص٤٨.

[٢٣] المصدر نفسه، ص٤٩.

[٢٤] طالب مشتاق، أوراق أيامي، بغداد والعراق والوطن العربي (١٩٠٠-١٩٥٨)، ط٢، بغداد، ١٩٨٩، ص٤٦٠.

[٢٥] حمادي الناهي، ثمانون وألف ليلة في السجن، مطبعة السعدي، بغداد، ١٩٥٠، ص٢٦.

[٢٦] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٨٠٣٦، تقارير لواء العمارة لسنة ١٩٤٢، و٣٨، ص٥٠.

[٢٧] من الشخصيات التي اعتقلت السيد عبد الرزاق الحسيني، ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص١٢٥.

[٢٨] ضم المعتقلين جنسيات فلسطينية وسورية والمانية، وبسبب سوء إدارة المعتقل قام أحد الألمان بالانتحار نتيجة للمعاملة السيئة من قبل إدارة المعتقل، إلا أنه تم إجراء الاسعافات الأولية، للمزيد ينظر: عبد الله حسن، المصدر السابق، ص٣٣.

[٢٩] عبد الله حسن، المصدر السابق، ص٣٨.

[٣٠] حيدر حميد رشيد، المصدر السابق، ص٣٥؛ طالب مشتاق، المصدر السابق، ص٤١٠.

[٣١] سعد صالح: ولد في النجف الأشرف عام ١٨٨٩، ودرس في مدارس النجف الدينية، ثم تخرج من دار المعلمين في بغداد عام ١٩٢١، وبعدها تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢٥، تقلد مناصب عدة منها متصرف ألوية الحلة والكوت والمنتفك والعمارة، ومفتشاً إدارياً، وأصبح وزير الداخلية في وزارة توفيق السويدي الثانية عام ١٩٤٦، ثم رئيساً لحزب الأحرار عام ١٩٤٧، كما انتخب نائب في مجلس النواب لدورات عديدة توفي عام ١٩٤٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة النشر، بغداد، ١٩٩٧.

[٣٢] المصدر نفسه، ص٦١؛ عبد الله حسن، المصدر السابق، ص٤١.

[٣٣] محمد علي كمال الدين، سعد صالح، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٢٩، ص٧٧.

[٣٤] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٧٤١٩، تقرير تفتيش مركز لواء العمارة لسنة ١٩٤٣، و٣٩، ص٦٧-٦٩.

[٣٥] يكون في كل مركز قوة احتياطية مناسبة بالعدد الذي يعينه مدير الشرطة أو المعاون المختص وذلك لاستخدامها في أغراض النجدة والطوارئ ومجابهة الأحوال التي يتعذر على قوة المركز الاعتيادية القيام بها مباشرة، وذلك فأن مأمور المركز مسؤول عن تنفيذ الوصايا الخاصة بشأن هذه القوات، للمزيد من التفاصيل ينظر: وجيه يونس وإسماعيل الراشد، المحيط في تشكيلات الشرطة وادارتها وتنظيمها وواجباتها وخدماتها منهجا وتطبيقا ، ج١، مطبعة العاني ، ١٩٥٤، ص٢٠٢.

[٣٦] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٧٤١٩، تقرير تفتيش مركز لواء العمارة لسنة ١٩٤٣، و٣٩، ص٧٣-٧٥.

[٣٧] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، تسلسل الملف ٣٢٠٥٠/٦٩٥٨، تقارير لواء العمارة لسنة ١٩٤٤، و٤١، ص١٦-١٨.

[٣٨] حددت قوانين وتشريعات عديدة، وكان من أبرزها قانون خدمة الشرطة رقم(٧) لسنة ١٩٤١، الذي ألغى بيان البوليس البريطاني سنة ١٩٢٠، وبعض المواد من نظام البوليس العثماني، إلا أن هذا القانون كان ناقصاً لافتقاره إلى بعض النصوص الضرورية لأحداث مؤسسات ومدارس لتطور أفراد رجال الشرطة، صدر قانون خدمة الشرطة الثاني رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٣، تضمن بعض التعديلات وإضافة بعض النصوص التي لم يتضمنها القانون السابق ذكره، فقد شرع قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٤٥ تعديلاً لقانون ١٩٤٣ الذي أوضح مهمات وواجبات ورواتب ومخصصات الشرطة. للمزيد من التفاصيل ينظر: كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة العراقية(١٩٣٢-١٩٥٨)، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ،٢٠٠٠ ص١١٠.

[٣٩] كريم حيدر خضير، المصدر السابق، ص١١٢.